

# قول السراة

في شرح

## المقولات

للفقير إلى الله:

هيمن بكر عبد الرحمن الهموندي الكركوكي

عني به:

مهدي بن عثمان بن صالح الشكوهي



## (مقدمة)

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واجب الوجود، مبدئ كل فيض و جود، خالق الجواهر والأعراض<sup>(١)</sup> لتكون في الشهادة على وجوبه من خيرة الشهود، والصلاة والسلام على من زكى النفوس وأنار العقول، وعلى آله المنتسبين إليه، وأصحابه المقرّين بصالح الأفعال لديه، وعلى أتباعه بإحسان أينما حلّوا ومتى وجدوا صلاةً لا يحصرها عدد، ولا يعلم كيفية كمالها وجمالها سوى الله أحد.

وبعد: فقد سألتني بعض الطلبة لديّ أن أشرح مقولات<sup>(٢)</sup> العلامة القزلي شرحاً سهلاً مختصراً مقتصراً فيه على شرح العبارة وذكر المسائل؛ ليكون مقدّمة إعدادية للشرح الدقيق الصعب للعلامة القرداغي، فتوقّفت عن إجابته حتى شرح الله صدري لما سألتني فأجبت به بشرح يبيّن المراد، ويتمّ المفاد مقتصراً في الخلافات على ذكر الأقوال دون ما لها وما عليها مع ذكر بعض الفوائد الشريفة، وأتمّته في نحو عشر ساعات، وسمّيته - قول السراة<sup>(٣)</sup> في شرح المقولات - لكونه مأخوذاً من كلام العلماء السادات؛ فيطابق الاسم المسمّى، والله أسأل أن يزيل به المعنى، وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

(١) لا يخفى ما فيها من براعة الاستهلال: و هي أن يأتي المصنف في ابتداء كلامه بما يدل على مقصوده. ش

(٢) جمع مقولة بمعنى محمولة سمّي كل من الأجناس العالية بها لحملها على ما تحتها والتاء للنقل أو المبالغة.

(٣) بفتح السين كانت جمعاً لسري على خلاف القياس، والقياس سرة بالضم مثل قضاة و رعاة، كما في (لسان العرب)، و قال الخطيب الشربيني: بفتح السين جمع سري بكسر السين و تشديد الياء، و الحق كما قال في القاموس و السهيلي أنها اسم جمع له لا جمع حقيقة. أي الشريف. ش



## اعلم أن المفهوم ثلاثة: الواجب والممتنع والممكن الخاص.

(اعلم) أيها الطالب للمقولات (أن المفهوم) والمعلوم لا بشرط تحققه في الأفراد؛ لأنه دأب التحديد، هو الصورة الحاصلة من الشيء عند المدرك<sup>(١)</sup> مع قطع النظر عن اتّصافه بها، والحاصلة بمعنى الثابتة لا بمعناه الحقيقي، فلا ينتقض جمعاً بالعلم الحضور<sup>(٢)</sup>، ولا الحاضرة والّا لتوهم الانتقاض بالحصولي، والمراد بالمجاورة المستفادة من \_ عند \_ ما يعمّ الظرفية ولو حكمية فلا ينتقض جمعاً بعلم الشيء بنفسه.

ثم إنّ هذا التعريف مبنيّ على مذهب أصحاب الحقيقة القائلين بأنّ ما في الذهن عين ما في الخارج، وعليه فالعلم والمعلوم هو ما في الذهن، والفرق بينهما بالاعتبار فهو من حيث حصوله فيه وارتسأماً الذهن به علمٌ، ومع قطع النظر عن ذلك معلوم ومفهوم، وهو بشرط تحققه فيها كما هو شأن التقسيم (ثلاثة)؛ لأنّه إمّا أن لا تصلح ذاته من حيث هي للعدم فهو (الواجب) وهو الباري تعالى، وقولي: من حيث هي احتراز عن الممكن الموجود حال الوجود فإنّه حينئذ واجب لكن لا لذاته، أولاً تصلح من حيث هي للوجود فهو (الممتنع) كشريكه تعالى، وقولي: من حيث هي احتراز عن الممكن المعدوم حال العدم فإنّه حينئذ أي بشرط العدم ممتنع، أو تصلح ذاته من حيث هي للعدم أو الوجود بعدم امتناعه عن الفردية للوجود والعدم على وجه البديل فهو (الممكن الخاص) كالحيوان، وقيّده بالخاص؛ لئلا يلزم جعل القسم - أعني الواجب والممتنع القسمين

(١) المراد به مطلق المدرك؛ ليشمل علم الواجب و النفس الناطقة و العقل. ش

(٢) و هو كون الشيء حاضراً و ثابتاً عند المدرك بنفسه لا بصورته كما في الحصولي. ش



وبعبارة أخرى المفهوم: إمّا موجود أو معدوم، والمعدوم: إمّا ممتنع كاللاشيء أو ممكن كالعنقاء، والموجود: إمّا واجب وإمّا ممكن.

للممكن بناءً على عدم التقييد - قسيماً له بيانه: أنّ الممكن العام إمّا أن يُقيّد بجانب الوجود وهو ما سلبت الضرورة عن عدمه فيشمل الواجب والممكن الخاص، أو بجانب العدم وهو ما سلبت الضرورة عن وجوده فيشمل الممتنع والممكن المذكور، أو بأحدهما غير معين فيعمّ الثلاثة، وعلى الاحتمالات الثلاثة يلزم ما ذكر. (و) نقول **(بعبارة أخرى)** متّحدة مع الأولى مآلاً؛ لأنّ حاصل التقسيم فيها يرجع إلى الأقسام الثلاثة كالأولى **(المفهوم)** قسماً؛ لأنّه **(إمّا موجود أو معدوم)**<sup>(١)</sup> وهما بديهيان؛ لأنّ خفاء المشتق وجلاءه باعتبار مأخذه (و) كل منهما قسماً؛ لأنّ **(المعدوم: إمّا ممتنع)** أي ضروري العدم لذاته قال في الألفاظ: وهو قسماً؛ لأنّه إمّا ممتنع خارجاً وذهناً ولا يُتصوّر وجوده في أحدهما إلّا فرضاً، وهو نقائض المفهومات الشاملة ومساويها **(كاللاشيء)** واللاموجود المطلق، والمعدوم المطلق، أو ممتنع خارجاً فقط كاجتماع النقيضين، والضابطة أنّه إن فهم الامتناع من عنوانه فالأوّل أولاً فالثاني اهـ. **(أو)** معدوم **(ممكن)** أي غير ضروري الوجود والعدم لذاته **(كالعنقاء)** وتقدير - معدوم - هنا و - موجود - فيما يأتي للإشارة إلى أنّ - الممكن - قيد القسم لا قسم فلا يلزم جعل القسم أعم من وجه من المقسم الممتنع عند الأكثرين. **(والموجود: إمّا واجب)** لذاته بمعنى عدم انفكاك الوجود عنه نظراً إلى ذاته **(وإمّا)** موجود **(ممكن)** أي لا ضروري الوجود والعدم لذاته.

<sup>(١)</sup> الموجود: وهو ما له ثبوت في نفسه سواء كان في الذهن أم في الخارج. المعدوم: وهو ما ليس كذلك. ش



ثمّ الممكن الموجود: إمّا جوهر وإمّا عرض. ثمّ الجوهر: وهو الموجود لا في موضوع.

(ثمّ) أي بعد التقسيم بالانحوين المارين اعلم أنّ (الممكن الموجود) بالوجود المحمولي وهو وجود الشيء في نفسه فيقع محمولاً عليه لا الرباطي وهو وجوده للغير فيقع رابطة فلا يبطل الحصر بالأعدام مطلقة أو مضافة نحو: العنقاء معدوم وزيد جاهل؛ لأنّ لها الوجودَ الرباطيَ بمعنى يوجد له العدم أو عدم العلم أي يتصف به، على قسمين؛ لأنّه (إمّا جوهر) إن استغنى عن محلّ يقوّمه وإن لم يستغن عن محل الاستقرار (وإمّا عرض) إن لم يستغن عنه (ثمّ الجوهر) باعتبار تحقّقه في أفرادهِ، وقَدّمه؛ لشرفه بالاستغناء، وكونه ذاتياً لما تحته ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فإنّه عرض عام على جميعها (وهو) لا باعتبار المذكور ففيه استخدام، الممكن (الموجود لا في موضوع)<sup>(١)</sup> أي محلّ مقوم فخرج العرض، ودخلت الصورة الجوهرية الحالة في الهيولى؛ لأنّ محلّها غير مقوم لها بل هي مقومة له ثم إنّ مشينا على مذهب أهل الحقيقة - القائلين: بأنّ الحاصل في الذهن ماهيات الأشياء والاختلاف في الوجود، والأحوال التابعة له - يردّ الاعتراض بالنقض بالصور العقلية للجواهر على جامعية التعريف فإنّها جواهرٌ مع وجودها في محل مقوم، والجواب أنّها باعتبار الوجود الذهني لا تحتاج إلى محل مقوم بل إلى فاعل مدرك كيف ولو كان الذهن مقوماً لها لكان مقوماً للأعراض فيلزم عدم احتياجها في التقوم الذهني إلى تصوّر مقومها الخارجي وليس كذلك.

(١) أي إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع. ش



إمّا عقل: وهو جوهر مجرد غير متعلّق بالبدن تعلّق التدبير والتصرّف.

وإمّا نفس: وهي جوهر مجرد متعلّق بالجسم تعلّق التدبير والتصرّف.

ثمّ الجوهر خمسة أقسام؛ لأنّه إمّا مجرد وهو اثنان؛ لأنّه **(إمّا عقل: وهو جوهر مجرد)** أي متجرد عن المادة والحل ذاتاً وفعلاً بمعنى أنّه **(غير متعلّق بالبدن تعلّق التدبير والتصرّف)** وإن تعلّق به تعلّق التأثير، ولا ينتقض مانعيّة التعريف بالنفوس الفلكية؛ لعدم<sup>(١)</sup> إطلاق البدن على الأفلاك فتكون غير متعلقة بالبدن تعلّق التدبير والتصرّف بل بالجسم فتدخل في تعريف العقل؛ لأنّ المراد بالبدن الجسم مجازاً بقرينة حصرهم العقول في عشرة كيف ولو دخلت لكانت تسعة عشر. والمراد بالمجرد كونه غير جسم ولا جسماني أي ليس بمركّب ولا داخل في الجسم فهو قائم بنفسه، فتخرج الجسم والهيولى والصورة وتبقى النفوس مطلقاً فتخرج بقوله غير متعلّق الخ فلا حاجة إلى التزديد الذي ذكره العلامة القرداغي<sup>(٢)</sup> ولا إلى ما ارتضاه من التأويل بأنّ المراد بالتجرد انتفاء المقارنة اللازمة للمادة بأن لا يكون المجرد مادة ولا ملزومة لها فيخرج أجزاء الجسم والنفوس الفلكية وتبقى الانسانية فتخرج بقوله: غير متعلّق. **(وإمّا نفس: وهي جوهر مجرد)** عن المادة في ذاته لا في فعله؛ لأنّها **(متعلّق بالجسم تعلّق التدبير والتصرّف)** وأطلق النفس؛ لتشمل النفس الفلكية: وهي المتعلقة بالأفلاك، والانسانية: وهي المتعلقة بالبدن الانساني، قال الحكماء: النفس متعلقة بالبدن تعلّق العاشق بالمعشوق لا تعلّق حلول

(١) تعليل للمنفى، وقولي: لأنّ المراد تعليل للنفي. منه

(٢) وهو قوله: ثم إن أريد بالمجرد عن المادة عدم كونها جزءاً منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة أو عدم المقارنة للمادة فمع إنتقاضه بالهيولى لاستحالة اقتران الشيء بنفسه يخرج النفوس فيلغى التقييد بقوله غيرمتعلّق إه قرداغي. ش



وإمّا جسم: وهو جوهر مركّب من الهولى والصورة.

وإمّا هولى: وهو الجوهر المحل لجوهر آخر.

وإمّا صورة: وهي الجوهر الحال في جوهر آخر.

كتعلّق الصورة بالمادة، ولا مجاورة كتعلّق الإنسان بداره وثوبه الذي يرافقه تارة ويفارقه أخرى، وسبب تعلّقها بالبدن هو توقّف كمالاتها ولذاتّها عليه فإنّ النفس في أوّل الفطرة عارية عن العلوم قابلة لها<sup>(١)</sup> متمكّنة من تحصيلها بآلات وقوى بدنية. (و) إمّا مادّي وهو ثلاثة (إمّا جسم:) قدّمه على الأخيرين مع تقدّم الجزء على الكل طبعاً؛ لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو جوهر مركّب) بحسب الخارج (من الهولى والصورة) الجسميّة وهو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المدرك من الجسم في بادئ النظر، والصورة النوعية وهو جوهر بحسبه يتنوّع الجسم أنواعاً إنّما يحتاج إليها في الأجسام النوعية لا في مطلق الجسم. (وإمّا هولى:) هي كلمة يونانية معناها الأصل والمادة (و) في الاصطلاح (هو الجوهر) الكائن في الجسم القابل لما يعرض له من الاتّصال والانفصال (المحل لجوهر آخر) هي الصورة المقومة لها. (وإمّا صورة: وهي) الأولى وهو رعاية للخبر (الجوهر الحال في جوهر آخر) ويكون وجود الجسم معه بالفعل، وفسّر الحلول بالاختصاص الناعت أي التعلّق الخاص الذي يصير به أحد المتعلقين نعتاً للآخر كما بين البياض والجسم وهو أعم من تفسيره بالتبعية في التّحيّز؛ لشموله المتحيّز كسواد الجسم وغير المتحيّز كصفات المجردات.

(١) يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ النحل: ٧٨. ش



## فأقسام الجوهر خمسة بالاستقراء.

**فائدة مهمة:** قال العلامة محمد باقر في الألفاظ: لا يمكن الاطلاع على حقيقة المجرد والماديّ إلا للعرفاء المشاهدين بعيون أرواحهم المجردات، وكيفية ارتباطها بالأشياء وأحوالها، ولا يمكن الافصاح عنه بالعبارة حتّى إنّ قطب الأقطاب لا يقدر أن يُبين المجرد باللفظ مع كمال إحاطته به وبأحواله لكن نشير إلى إجمال الفارق بين المُجَرَّد والماديّ ليعلم الفرق بينهما إجمالاً، فنقول: ما له سعة إن كان لكل من تضيقه وتوسعه حدّ إذا جاوز عنه انتفى فماديّ وإلا يكن كذلك بل كان له أن يتّسع أو يتضيق كما يشاء فمجرد لكنّه كما أنّ ذاته مجرد كذلك توسّعه وتضيقه مجردان ليسا من جنس توسّع المادي أو تضيقه ويدل لهذا الفرق أنّ الله علّل قوله: ﴿فَإَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> ويسمى سعة الماديّ وبسطه كالماديّ بعداً وامتداداً ومقداراً دون ما للمجرد ثم قال: ومن خواص المادي أنّه يقتضي بطبعه الصعود وهو اللطيف كالهواء والنار، أو النزول وهو الكثيف، وأنّه لماديته يحتاج إلى ما يحل فيه وهو المكان، و أنّه إذا حل في مكان لا يتعلّق بآخر، وأنّه إذا حلّ فيه يجب سبق إخراج غيره عنه، وجعله عدماً صرفاً بحيث لو تجسّم هذا العدم كان مثل الماديّ الحال حجماً ثمّ قال: والمجرد بخلافه في جميع ذلك. انتهى مختصراً (ف)علم مما ذكر أنّ (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائيين، وهم قالوا في وجه الحصر: الجوهر إن كان في محل فصورة أو محلاً فهوى أو مركّباً منهما فجسم وإلا بأن تعلّق بالجسم تعلّق التدبير والتصرف فنفس وإلا فعقل، وإنّما قيّده بقوله: (بالاستقراء)؛ لدفع ما يرد على الحصر من أنّه يجوز وجود جوهر يكون محلاً

(١) البقرة: ١١٥.



.....

لجواهر آخر، ولا يكون لشيء منهما وضع أي قبول إشارة أصلاً، ولا يكون ذلك المحل هيولى والحال صورة والمركب منهما جسماً، ومعلوم أن الحصر العقلي ينتقض بالفرد المجوّز عقلاً دون الاستقرائي، وأمّا الإشراقيون فذهبوا إلى أنّ أقسام الجواهر أربعة: العقل، والنفس، والمكان وهو جوهر لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه. والجسم وهو ليس مركّباً عندهم بل جوهر وحداني أي بسيط في نفسه ليس فيه تعدّد أصلاً لا من الهيولى والصورة ولا من الأجسام الصغار الصلبة ولا من الجواهر الفردة، وإنّما يقبل الانقسام لذاته<sup>(١)</sup>. والصورة عندهم من الأعراض كما هي عند المتكلمين، والهيولى ذلك الجسم نفسه. وأمّا المتكلّمون فالجواهر عندهم قسمان؛ لأنّه إن تركّب فـجـسـم وإلاّ فـجـوهر فرد وهو الجزء الذي لا يتجزّأ، ولا وجود للهيولى عندهم.

**خاتمة:** للجواهر أحكام منها: أنّها قابلة للبقاء زمانين مثلاً إلى الفناء خلافاً للنظام، والرّد عليه بالصفع والضرب، فإن مالت نفسه للإنكار قيل له: ذهب الفاعل والمفعول فلا معنى للإنكار.

وأثّما لا تتداخل أي يمتنع دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتّحدان في المكان والوضع، ومقدار الحجم؛ إذ لو جاز ذلك لجاز أن يكون هذا الجسم المعيّن أجساماً كثيرة متداخلة بل جاز تداخل العالم كله في حيز خردلة واحدة، وصريح العقل يأباه.

<sup>(١)</sup> لا لكونه مركّباً ممّا ذكر. ش



## ثم العرض تسعة: إمّا كمّ.

وأثّما تحدث بجملتها أي هي وما قام بها من الصفات عن عدم سابق، وتنعدم كذلك خلافاً للفلاسفة والطبائعين والسّمّنية.

وأثّما متماثلة في الحقيقية، والصفات النفسية من <sup>(١)</sup> التحيّز، والقيام بالنفس، وقبول الأعراض والجسمية، وإن تباينت بصفات المعاني كالبرودة والرطوبة للماء والحرارة واليبوسة للنار خلافاً للنظام فإنّه يقول بتغايرها في الحقيقة.

وأثّما لا تثبت في العدم خلافاً للشحّام وكثير من المعتزلة في قولهم: إنّها كالأعراض ثابتة في العدم ولذلك كان المعدوم عندنا ليس بشيء وعندهم شيئاً بذلك المعنى.

**(ثم)** أي بعد بيان الجوهر وأقسامه وتعريفها اعلم أنّ **(العرض)** وهو الممكن الموجود في موضوع. والمراد بوجوده فيه الحلول بالمعنى المار، واكتفى عن تعريفه بتعريف الجوهر. أقسامه **(تسعة)** استقراء كل منها جنس عال، <sup>(٢)</sup> والعرض عرض عام لها بخلاف الجوهر لأقسامه، وبدأ بالكم؛ لأنّه أثبت وجوداً من المقولات النسبية التي لا تقرّر لها في ذوات موضوعاتها كتقرّر الكيفيات والكمّيات، وأعم وجوداً من الكيف؛ لأنّ أحد قسميه وهو العدد يعمّ الماديات والمجرّدات كذا قالوا **(إمّا كمّ:)** وهو عرض يقبل القسمة لذاته. فالقيد الأوّل لإخراج النقطة والوحدة بناء على أنّهما وجوديان، والمراد بالقسمة هنا القسمة الوهمية وهي فرض شيء غير شيء، لا الفعلية وهي الفصل والفك؛ إذ لا يقبلها

<sup>(١)</sup> بيان للصفات النفسية. ش

<sup>(٢)</sup> بالاستقراء الناقص وهو لا يفيد إلا ظناً، كما قال شارح المواقف. ش



وهو قسمان: منفصل وهو العدد ومتّصل قار: وهو الخط والسطح  
والثخن. أو غير قار: وهو الزمان.

الكم المنفصل وهو ظاهر، ولا المتّصل الذي هو المقدار فإنّ القابل يجب بقاؤه مع  
المقبول وعند حصول الفك والفصل الوارد لا يبقى المقدار الأوّل بعينه، والقيد الثاني؛  
لإخراج ما يقبل القسمة لا لذاته بل بواسطة عروض الكم وهو أربعة: الأوّل: محل الكم  
كالجسم، والثاني: الحال في الكم كالضوء القائم بالسطح، والطول والقصر العارضين  
للخط، والثالث: الحال في محل الكم كالبياض الحال في الجسم فإنّه مع الكم المتّصل  
الذي هو المقدار محلها الجسم، والرابع: متعلّق الكم كالعلم المتعلّق بمعلومين هذا، ولا  
وجه لترك المصنّف لتعريفه كالكيف.

(وهو) أي الكم (قسمان)؛ لأنه إن لم يكن لأجزائه حدّ مشترك وهو ما يكون  
نسبته إلى الجزئين بالسوية بلا اختصاص بأحدهما بأن يصلح نهاية لهما أو بداية لهما أو  
نهاية لأحدهما وبداية للآخر، ف (منفصل وهو العدد) لا غير كما يُشعر به تعريف  
المسند؛ لأن حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سواه؛ لأنه  
مؤلف منها لا من مراتب الأعداد؛ لأنّ كل مرتبة نوع حقيقي ممتاز عن غيرها، والنوع  
الحقيقي لا يكون جزءاً لآخر. (و) إلّا بأن كان لها الحد ف (متّصل) وهو أيضاً قسمان؛  
لأنّه إمّا (قار) وهو ما كان مجتمع الأجزاء في الوجود (وهو) المقدار وأقسامه ثلاثة؛ لأنّه  
إمّا أن يقبل الانقسام في جهة واحدة فقط فهو (الخط) أو في جهتين فهو (السطح) أو  
في الجهات الثلاث فهو (الثخن) والجسم التعليمي. (أو) كم متّصل (غير قار:) وهو ما  
لم يكن مجتمع الأجزاء فيه (وهو الزمان) فقط عند أرسطو وأتباعه القائلين: بأنّه مقدار



وإمّا كيف: وهو إمّا هيئة محسوسة راسخة كحلاوة العسل، أو غير راسخة كحمرة الخجل، أو نفسانيّة

حركة الفلك الأعظم والمراد ما يقدر به الزمان أي أنّ الزمان مقدّر بالحركة. قاله عطار، وقيل: هو الفلك الأعظم وعليه فالزمان جوهر، وكذا عند من قال: انه جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته، وقيل: حركة الفلك فهو أين. هذا وأنكر المتكلّمون الكمّ وقالوا: المقادير جواهر مجتمعة أو أمور عديمة، والعدد أمر اعتباري، و الزمان وهمي. (وإمّا كيف:) وهو عرض لا يقبل قسمة لذاته ولا نسبة، أي ليست النسبة عينه كالإضافة، ولا جزءاً منه كالأعراض النسبية الباقية، فبالقيد الأول خرج الكم، وبالثاني المقولات النسبية السبعة (وهو) عندنا قسمان كما في الألفاف، كيف محسوس وكيف نفساني، وعند الحكماء أربعة أقسام؛ لأنّه (إمّا هيئة محسوسة) وهي إمّا (راسخة كحلاوة العسل) فانفعاليات، (أو غير راسخة كحمرة الخجل) فانفعالات، وإمّا سميت بذلك؛ لانفعال الحواس عنها وإمّا سميت الكيفيات الغير المستقرة بالانفعالات مع أنّها انفعالية أيضاً؛ لأجل العلة المذكورة تمييزاً لها عن المستقرة، ولم تعكس التسمية؛ لأنّ غير المستقرة لقصر مدّتها وسرعة زوالها منعت من إطلاق اسم جنسها عليها بل اقتصر في تسميتها على الانفعالات اهـ. نقله العطار عن شرح حكمة العين وهذا القسم يسمّى كيفيات محسوسة والحواس خمس معلومة. (أو) هيئة (نفسانيّة) مختصة بذوات الأنفس الحيوانية اختصاصاً إضافياً بالنسبة إلى مثل الجماد فلا ينتقض بنحو العلم للمجرد، فمنها الحياة والعلم والإرادة والقدرة واللذة والألم والصحة والحكمة بمعنى اعتدال القوّة النطقية أي الإدراكية، ومنها العفة والشجاعة.



حالة كأول الكتابة و ملكة كالكتابة أو هيئة استعدادية؛ لعدم التأثير كالصلابة وهي القوة أو التأثير كاللين وهو الضعف. وإما أين:

وهي إن لم تكن راسخة ف (حالة كأول الكتابة و) إلا بأن كانت راسخة ومستحكمة في موضوعها بحيث يتعدّر زوالها عنه أو يتعسّر ف (ملكة كالكتابة) المستحكمة فالاختلاف بينهما قد يكون بالعارض فإنّ الحال تصير ملكة بالتدرّج كما علم من التمثيل، وهذا القسم يسمّى بالكيفيات المختصة بذوات الأنفس الحيوانية. (أو هيئة استعدادية) أي من جنس الاستعداد فالنسبة للمبالغة، أو للجزئي إلى كليّه كما في أحمرّي فهي استعداد شديد كذا قاله العلامة القرداغي، وهو يقتضي خروج الاستعداد الضعيف مع أنّ الظاهر أنّه منه كما قاله المحقّق البينجويني في حواشي شرح تهذيب الكلام لمولانا المهاجر. أي استعداد (لعدم التأثير) الظاهر لعدم التأثير (كالصلابة وهي) أي الكيفية الاستعدادية لعدم التأثير تسمّى (القوة) واللاضعف (أو) استعداد للانفعال و (التأثر كاللين وهو) أي هذا الاستعداد يسمّى (الضعف) واللاقوة. وهذا القسم يسمّى بالكيفيات الاستعدادية، أو هيئة مختصة بالكمّيات كالزوج والفرد للعدد، والاستقامة والانحناء للخط، وهذا هو القسم الرابع من الكيف ويسمّى بالكيفيات المختصة بالكمّيات، والأولى للمصنّف أن يذكره، وتوجيه تركه وردّه مذكور في شرح القرداغي فليراجع ثمة. (وإما أين) وهذا شروع في المقولات النسبية، وأنكرها المتكلمون إلا الأين فلذا بدأ به.



وهو هيئة تحصل للشيء بحصوله في المكان. وإمّا متى: وهو هيئة تحصل للشيء بحصوله في الزمان. وإمّا إضافة: وهي النسبة المتكررة كالوالدية والولدية، وإمّا ملك وجدة: وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به طبيعياً كالإهاب

(و) هو عند المتكلمين: الحصول في الحيز وأقسامه أربعة عندهم؛ لأنّه إن اعتبر حصول جوهر باعتبار آخر فإن أمكن تخلّل ثالث بينهما فافتراق وإلّا فاجتماع وإن لم يعتبر كذلك بل اعتُبر حصوله في حيزه فإن كان مسبوqاً بحصوله في ذلك الحيز فسكون أوفي آخر فحركة، وعند الحكماء (هو هيئة تحصل للشيء بحصوله في المكان) الحقيقي بأن لا يزيد عليه، أو غيره ككون زيد في الاقليم. (وإمّا متى: وهو هيئة تحصل للشيء بحصوله في الزمان) الحقيقي كالיום للصوم، أو غيره كالشهر للخسوف، والزمان الحقيقي يقبل الشركة بين كثيرين بخلاف المكان الحقيقي. (وإمّا إضافة: وهي النسبة المتكررة) في التعقل أي لا يمكن تعقلها إلّا بالقياس إلى أخرى كذلك فهما متعلّقان معاً وبينهما دور معي (كالوالدية والولدية) وتسمّى كل من النسبتين إضافة ومضافاً حقيقياً، ومع معروضه كالوالدية مع الوالد وكذا المعروض وحده مضافاً مشهورياً، والإضافتان قد تتوافقان من الجانبين كالأخوة والصداقة، وقد تختلفان كالأبوة والبنوة. <sup>(١)</sup> (وإمّا ملك و) يسمّى (جدة) و وجداناً أيضاً (وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به) إحاطة تامّة كالمثال الأول الآتي، أو ناقصة كالمثال الثاني، سواء كان ذلك المحيط أمراً (طبيعياً) أي ذاتياً أعني خلقياً كما عبر به المواقف (كالإهاب) وهو الجلد

<sup>(١)</sup> فيتوقف تعقل الأبوة على تعقل البنوة و بالعكس. ش



أو لا كالثياب وهو ينتقل بانتقاله كالهئية الحاصلة للإنسان بسبب كونه متعمماً أو متقمّصاً. وإمّا فعل: وهو التأثير كالتسخين. وإمّا انفعال: وهو التأثير. وإمّا وضع: وهو هئية تعرض للشيء بسبب نسبته إلى الأمور الخارجة عنه أو بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض كالقيام والقعود.

للهرة مثلاً (أو لا) طبعياً ذاتياً بل عرضياً (كالثياب) للإنسان (وهو) أي والحال أنّ المحيط (ينتقل بانتقاله) أي الشيء المحاط، فخرج الحلول في الخيمة مثلاً فإنه وإن اشتمل على الإحاطة لكنّها لا تنتقل بانتقال المحاط، وتلك الحالة (كالهئية الحاصلة للإنسان بسبب كونه متعمماً) أي لباساً للعمامة (أو متقمّصاً) أي لباساً للقميص. (وإمّا فعل:) الأولى وإمّا أن يفعل؛ لإطلاق الفعل على الأثر الحاصل من التأثير كالسخونة الحاصلة في المتسخّن، وقس عليه الانفعال اهـ. القرداغي (وهو التأثير) أي تأثير الشيء في الشيء مادام مؤثراً (كالتسخين) أي كتسخين النار للماء مثلاً مادامت مسخنة. (وإمّا انفعال: وهو التأثير) أي تأثره عنه مادام متأثراً كتسخّن نحو الماء بالنار مادام متسخناً. (وإمّا وضع: وهو هئية تعرض للشيء) جسماً كان أو غيره (بسبب نسبته) أي نسبة الشيء نفسه كما في البسائط، أو نسبة أجزائه كما في المركبات (إلى الأمور الخارجة عنه) كوقوع بعض نحو السماء وآخر نحو الأرض (أو) لمنع الخلو (بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض) بالقرب والبعد والمحاذاة (كالقيام والقعود) فإنّهما وضعان متغايران؛ لاختلاف نسبة الأجزاء إلى الداخل والخارج.



ثمّ المقولات العشرة: هي الجوهر والكم والكيف والأين والمتى والإضافة والملك والفعل والانفعال والوضع إذا لم يكن الجوهر عرضاً عاماً كالعرض بل جنساً فافهم.

(ثمّ) أي بعد تفصيل الجوهر والعرض بأقسامهما اعلم أنّ (المقولات) اللائي كل منها جنس عال هي (العشرة) المذكورة، فالعشرة خبر، ويجوز أن يكون صفة على معنى أنّ الأمور التي يمكن أن يطلق عليها هذا المركب التوصيفي (هي) مجموع هذه الأمور: الأول: (الجوهر و) الثاني: (الكم و) الثالث: (الكيف و) الرابع: (الأين و) الخامس: (المتى و) السادس: (الإضافة و) السابع: (الملك و) الثامن: (الفعل و) التاسع: (الانفعال و) العاشر: (الوضع) وإثما تكون منحصرة فيها (إذا لم يكن الجوهر عرضاً عاماً) لأقسامه الخمسة (كالعرض) أي كما أنّ العرض عرض عام لأقسامه التسعة (بل) كان (جنساً) عالياً؛ إذ لو كان الجوهر عرضاً عاماً لكان كل منها جنساً عالياً ومقولة على حدة فتصير المقولات أربعة عشرة (فافهم) إشارة إلى أنّ ما ذكره مثال لما يرد على الحصر، وإلا فهناك دعاوى كثيرة يجب إثباتها لسلامته. سلّمنا الله من الآفات، وختم لنا بالخيرات بجاه أشرف الموجودات صلى الله عليه وسلّم.



تمّ الشرح بعون الله الكريم المنّان على يد أفقر الورى إلى الرحمة والغفران - هيمن  
بكر عبد الرحمن الهموندي - في منزلي الكائن في خانقاه ومدرسة حضرة مرشدنا  
الشيخ عثمان سراج الدين الثاني في دربندبخان، فالحمد لله على فضله الجسيم، والصلاة  
والسلام على نبيّه الرؤوف الرحيم، وعلى آله وأصحابه أهل العلم والتعليم، قد وافق الختام  
يوم الأربعاء رابع عشر من شهر المحرم من شهور سنة ألف وأربعمائة واثنين وأربعين  
الهجرية الموافق للثاني من شهر أيلول سنة ألفين وعشرين الميلادية.



تم التنضيد و التعقيد بحمد الله في خانقاه ومدرسة حضرة مرشدنا الشيخ  
عثمان سراج الدين الثاني قدس الله سره، في درينديخان. ٢٠٢٠\٩\١٥

على يد القاصر: مهدي بن عثمان بن صالح الشكوهي



**قول السراة**  
**في شرح**  
**المقولات**

للفقير إلى الله:  
هيمن بكر عبد الرحمن الهموندي الكركوكي

عني به:  
مهدي بن عثمان بن صالح الشكوهي